الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الثلاثاء 10 شعبان 1424 هـ 7 اكتوبر 2003 العدد 9079

جلسات منتدى الرياض الاقتصادي لليوم الأول تطالب بفتح قطاع الاتصالات للمنافسة والقطاع المالي وإنشاء مناطق حرة وصناديق لتمويل المنشآت الصغيرة

الرياض: محمد البسام وسوسن الحميدان
بدأت أمس في العاصمة السعودية فعاليات منتدى الرياض الاقتصادي والمعرض المصاحب له، بحضور نخبة من رجال وسيدات الأعمال السعوديين.

ويشارك في المنتدى الذي افتتحه نيابة عن الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي، عبد الرحمن الجريسي رئيس مجلس إدارة الغرف السعودية ورئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في الرياض، ويستمر لمدة ثلاثة أيام عدد من الشركات الوطنية والمصارف المحلية.

وكان المنتدى قد بدأ جلساته أمس في مناقشة المحور الأول عن قطاع الأعمال، حيث حملت الجلسة والذي ترأسها الدكتور ماجد القصبي عنوان «البيئة الاستثمارية في السعودية الواقع والتحديات» حيث ألقى الورقة سليمان بن محمد المنديل، مشيراً فيها إلى أن السعودية تتمتع بالعديد من المزايا الاقتصادية والسياسية، إلا أن هناك مجموعة من الاختلالات الهيكلية برزت في بيئة الاستثمار في السعودية تمثلت في تدني كفاءة الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي إلى جانب تباطؤ تأثيره في تحقيق عملية التحول الهيكلي وتنويع النشاطات الاقتصادية بالإضافة إلى محدودية قدرة السعودية على جذب الاستثمارات الأجنبية، والقصور في البنية التحتية مقارنة بدول مماثلة علاوة على استمرار عجوزات الموازنة العامة خلال أكثر من 15 سنة مع وصول مستوى الدين العام إلى قرابة 96 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

وأضاف المنديل بان هناك ايضاً تقلبات التجارة الخارجية واستمرار عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من عام 1983 إلى 1999 وأخيرا التحولات السكانية التي ساهمت مع عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، ضمن عوامل أخرى في تدني مشاركة القوى العاملة المحلية في سوق العمل.

وأشار بان نشاط القطاع المالي في السعودية انحصر في خدمة البنوك التجارية، إلا أن سوق رأس المال في السعودية لا يزال يفتقر إلى الكثير من مقومات التطور بالنظر إلى حجم الاقتصاد السعودي ورؤوس الأموال السعودية الخاصة الضخمة الموظفة في الخارج وان تضم بنوكاً استثمارية في مجالات مالية متنوعة مثل ائتمان الصادرات وغيرها، وان تقدم خدماتها ليس فقط للسوق المحلية الذي هي في أمس الحاجة إلى تمويل المشاريع الكبيرة ولكن حتى إلى السوق الإقليمية.

وأوضح المنديل بأنه إلى جانب الخدمات ايضاً، يمثل إنشاء مناطق حرة على امتداد المناطق الساحلية على البحر الأحمر، وكذلك الخليج العربي امثل استغلال لامكانات السعودية والفرص المتوافرة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، ويحفز على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التكنولوجيا وتوطين المعارف الفنية وتوفير الحوافز لرفع مستويات القدرات التنافسية للاقتصاد السعودي.

هذا وقد طالبت الورقة الخاصة بالجلسة الثانية والتي ترأسها غسان السليمان عن «المنشآت الصغيرة.. محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود»، ومقدمة من خالد بن حسن القحطاني، بآليات تطوير منشآت الأعمال الصغيرة لتحل مشاكل التمويل بالإضافة إلى إقامة شركة لضمان مخاطر الائتمان للمنشآت الصغيرة لمواجهة مشاكل مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة، وإقامة حاضنات للمشروعات الصغيرة لمواجهة مشاكل الجودة والتقنية وتطوير أساليب العمل علاوة على إنشاء شركة لتسويق منتجات المنشات الصغيرة لمواجهة مشاكل التسويق والتصدير.

وفي ورقة أخرى حول واقع وتحديات مشاركة المرأة في التنمية وقطاع الأعمال مقدمة من الدكتورة الهام بنت منصور الدخيل، حيث تهدف الدراسة إلى الوقوف على مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل مشيرة إلى أن المرأة دخلت في المشاريع التجارية، حيث أن عدد السجلات التجارية المملوكة بأسماء نسائية بلغت 22466 سجلاً، مما يمثل 4.7 في المائة من عدد المنشآت المسجلة في الغرف التجارية في السعودية بالإضافة إلى انه يبلغ رصيد السيدات في فروع البنوك النسائية ما يزيد على 6.97 مليار ريال (1.8 مليار دولار) في ديسمبر 2002 مقارنة بمبلغ 5.455 مليار ريال (1.45 مليار دولار) في ديسمبر 2001.

واشارت الدكتورة الدخيل بان هذه المبالغ تشير إلى أن هناك أرصدة نسائية معطلة يمكن أن تواجه سيدة الأعمال والتي تمت مناقشتها في الدراسة، حيث توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات التي من الممكن أن تفعل دور المرأة الاستثماري وزيادة مشاركتها الفعالة في سوق العمل ومجالات التنمية الاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أن المنتدى سيناقش اليوم محورين من محاور المنتدى، هما «النظم والسياسات والإجراءات الحكومية» و«البنية التحتية» ويتضمن خمس جلسات، تتناول الأولى منها موضوع البنية التشريعية والقضائية في السعودية، فيما تناقش الثانية الشراكة الايجابية بين القطاعين العام والخاص، بينما تتناول الثالثة السياسات الاقتصادية وأثرها على القطاع الخاص. والجلسة الرابعة الكهرباء والنقل، وأخيراً في الجلسة الخامسة تتم مناقشة موضوع المدن الصناعية والغاز.

مشاركة Tweet Like 0

بريـد طبـاعة